الأمم المتحدة S/2008/390

مجلس الأمن

Distr.: General
16 June 2008
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

**للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨**

## أولا – مقدمة

١ – يرد في هذا التقرير بيان بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة كان آخرها القرار ١٧٨٨ (٢٠٠٧) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

## ثانيا – الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ – خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، بقي وقف إطلاق النار ساريا في القطاع الإسرائيلي – السوري، وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هادئة بوجه عام. وأشرفت القوة على المنطقة الفاصلة من خلال مواقع ثابتة ودوريات لكفالة إبعاد القوات العسكرية لأي من الطرفين عن هذه المنطقة. واضطلعت القوة أيضا بعمليات تفتيش نصف شهرية لتفقد مستويات المعدات والقوات في مناطق الحد من الأسلحة. وكان ضباط الاتصال من الطرف المعني يرافقون أفرقة التفتيش. وعلى غرار ما حدث في الماضي، منع كلا الجانبين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض المواقع التابعة لهما وفرضا قيودا على حرية تنقل القوة. وفي الفترة المشمولة بالاستعراض، كيّفت القوة أنشطتها العملياتية مع الأنشطة التدريبية التي تواصل قوات الدفاع الإسرائيلية القيام بها في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا، ومع تزايد استيطان المدنيين السوريين لمناطق قرب خط وقف إطلاق النار في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة. وخلال الفترة نفسها، استمر الطرفان في بناء مواقع دفاعية جديدة وفي تجديد المواقع القائمة في منطقة الحد من الأسلحة

على الجانبين. وواصل موظفو الجمارك الوطنية الإسرائيليون عملهم الدوري في موقع قوات الدفاع الإسرائيلية عند بوابة عبور قوة فض الاشتباك التي تقع بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وقد حد الطرفان من حركة نقل الإمدادات الخاصة بالقوة عبر بوابتي ألفا وبرافو.

٣ - وواصلت قوة فض الاشتباك مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتصل بمرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وخلال فترة الأشهر الستة الماضية، ساعدت القوة على عبور ١٩ طالبا و ٧ مدنيين. وقدمت القوة أيضا العلاج الطبي لعدد يبلغ ٢٠٤ من المدنيين.

٤ - وفي منطقة العمليات، ولا سيما المنطقة الفاصلة، ظلت الألغام تشكل خطرا يتهدد أفراد القوة والسكان المحليين. وقد ازداد هذا الخطر بسبب طول فترة وجود هذه الألغام في المنطقة وتدهور أجهزتها التفجيرية. وواصلت القوة القيام بعمليات إزالة الألغام. كما ظلت القوة على استعداد لدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما تضطلع به من أنشطة لزيادة الوعي في صفوف السكان المدنيين بخطر الألغام.

٥ - وظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق بالسلطات العسكرية لكل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتعاون الجانبان بوجه عام مع القوة في تنفيذ مهامها.

٦ - وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، كانت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تتألف من ١ ٠٤٧ جنديا يتوزعون على النحو التالي: بولندا (٣٤٨ جنديا) وسلوفاكيا (٩٥ جنديا) وكرواتيا (جنديان) وكندا (جنديان) والنمسا (٣٨١ جنديا) والهند (١٨٩ جنديا) واليابان (٣٠ جنديا). وقامت اليابان بتعيين ما مجموعه ١٥ موظفا ليكونوا بمثابة عنصر دعم وطني. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد ٧٥ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة القوة على تنفيذ مهامها.

## ثالثا - الجوانب المالية

٧ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٧/٦١ مبلغاً قدره ٣٩,٦ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وتبلغ الميزانية المقترحة للقوة في الفترة المالية التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، ٤٥,٧ مليون دولار، أي ما يعادل ٣,٨ ملايين دولار شهريا، وتنظر الجمعية العامة حاليا في هذه الميزانية. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وفق التوصية الواردة في الفقرة ١٢ أدناه، فإن تكلفة الإنفاق على القوة سوف تقتصر على المبالغ الشهرية التي توافق عليها الجمعية العامة.

٨ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك منذ إنشاء القوة وحتى التاريخ المذكور ١٤,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام حتى نفس التاريخ ٢,٣ بليون دولار. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ٢,٣ مليون دولار. وتم تسديد التكاليف المتعلقة بالجنود والمعدات المملوكة للوحدات للفترتين حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

## رابعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٩ - عندما قضى مجلس الأمن، في قراره ١٧٨٨ (٢٠٠٧)، بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أهاب أيضا بالأطراف المعنية أن تنفذ فورا قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية الفترة تقريرا عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط (A/62/327)، المقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٦١/٢٦ و ٦١/٢٧، مسألة السعي إلى إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات من أجل تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

## خامسا - ملاحظات

١٠ - ظل الوضع في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئا عموما. وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لكي تُشرف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن والاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المُبرم في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهمتها بشكل فعَّال بالتعاون مع الطرفين.

١١ - بيد أن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بالتوتر ومن المرجح أن تظل على حالها هذا ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وآمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهودا حثيثة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها بُغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). وفي هذا السياق، فإنني أرحب بالإعلان الذي أكد بدء الجمهورية العربية السورية وإسرائيل

محادثات سلام غير مباشرة ترعاها تركيا وتهدف إلى إقامة سلام شامل وفقا لمرجعية مؤتمر مدريد.

١٢ - وفي ظِل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة يشكل ضرورة أساسية. ولذلك أُوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضا عن موافقتها عليه. ومن المأمول أن يبذل الجانبان جهودا للتخفيف من القيود المفروضة على حرية تنقل القوة وحركة إمداداتها.

١٣ - وإنني إذ أقدم هذه التوصية، أرى لزاما علي أن أوجه الانتباه إلى النقص في تمويل القوة. فالاشتراكات المقررة غير المدفوعة بلغت ١٤,٩ مليون دولار في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ويمثل هذا المبلغ أموالا مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها القوة. والاشتراكات غير المدفوعة تعرقل قدرة الأمانة العامة على سداد المستحق للدول الأعضاء المساهمة بقوات.

١٤ - وفي الختام، أود أن أُشيد بالفريق فولفغانغ جيلكه، وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. فقد أدوا بكفاءة وتفان المهام الجسام التي كلفهم بها مجلس الأمن. وأغتنم هذه الفرصة لأُعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تمد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمراقبين عسكريين للعمل في القوة.

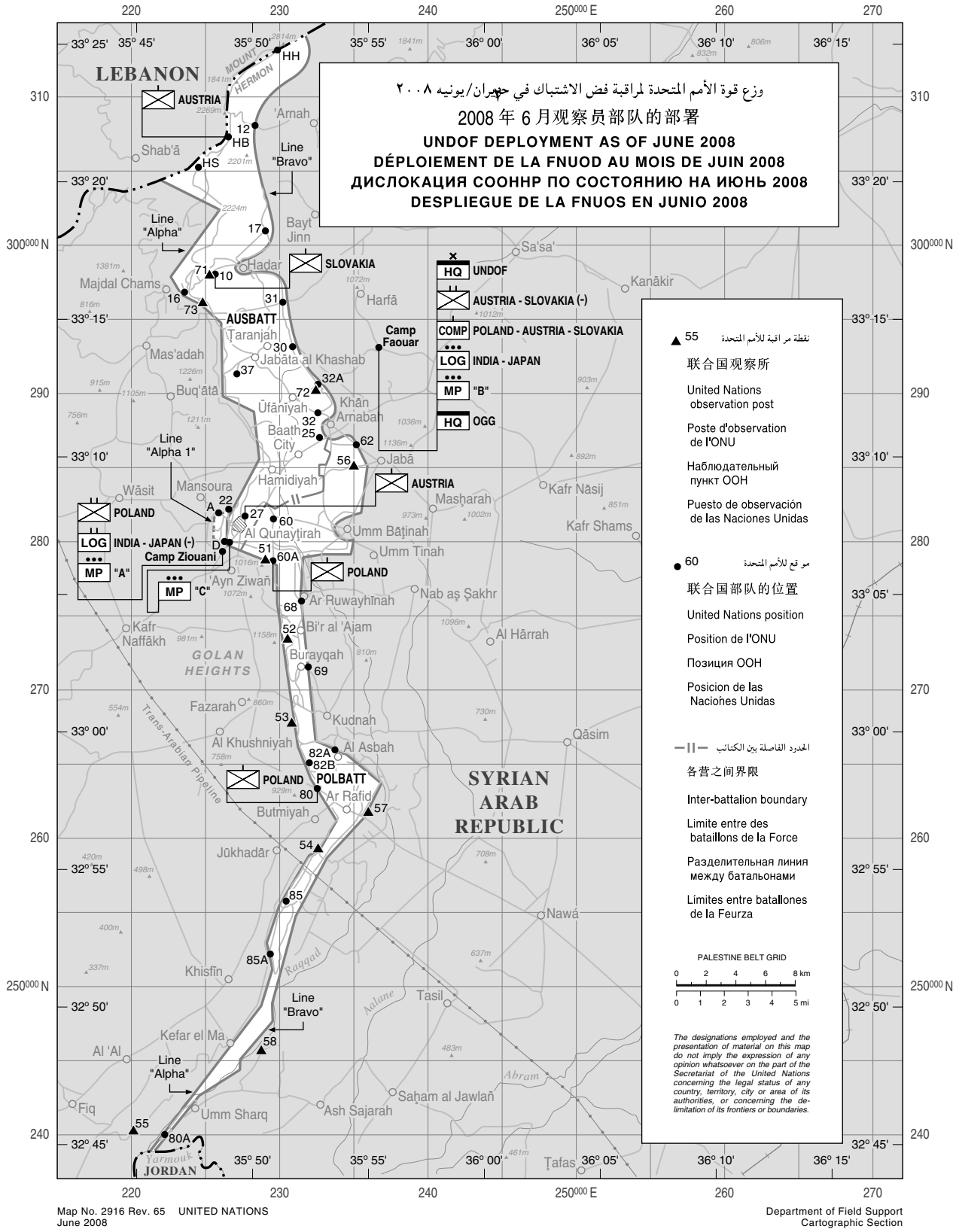


Map No. 2916 Rev. 65 UNITED NATIONS
June 2008

Department of Field Support
Cartographic Section